مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأحد 24 سبتمبر 2023

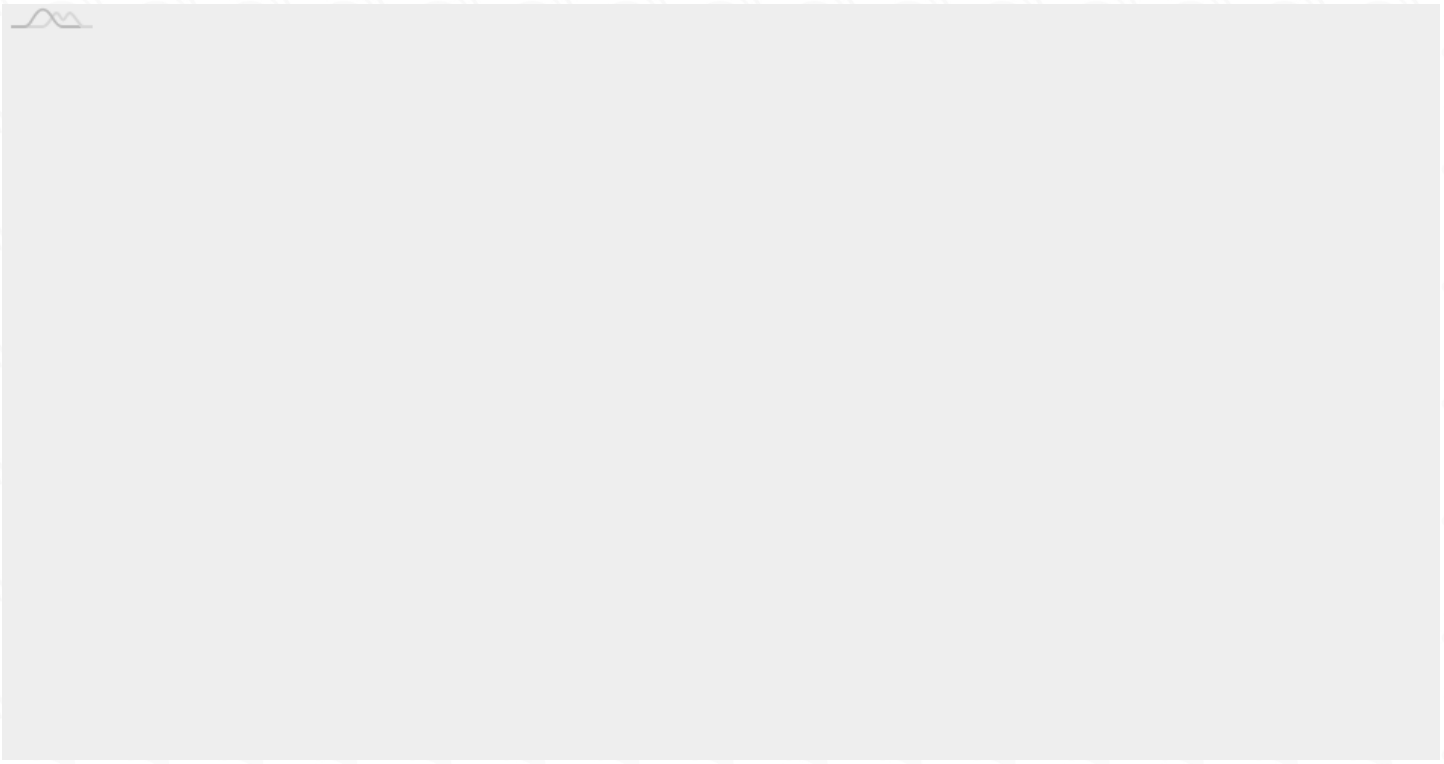

مصر تبحث التعاون العسكري مع «الناتو»

(أمني وعسكري . جريدة الشرق الأوسط)

عقد وزير الدفاع المصري محمد زكي اجتماعاً، الأحد، مع روب باور رئيس اللجنة العسكرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ناقشا خلاله موضوعات ذات اهتمام مشترك والتعاون العسكري وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وقال المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية في بيان إن وزير الدفاع أشار إلى «توافق الرؤى حول مختلف القضايا والموضوعات بما يسهم في دعم ركائز الأمن والاستقرار بالمنطقة»، ونقل عن رئيس اللجنة العسكرية في «الناتو» إشادته «بالدور المحوري للدولة المصرية في تحقيق الأمن والاستقرار والتوازن بالمنطقة».

كما عبّر باور، وفق البيان المصري، عن «تطلعه لتعزيز آفاق التعاون وتبادل الخبرات بين القوات المسلحة المصرية واللجنة العسكرية لحلف شمال الأطلسي». وذكر المتحدث المصري أن رئيس أركان الجيش أسامة عسكر التقى أيضاً رئيس لجنة «الناتو» حيث بحثا علاقات التعاون في مختلف المجالات العسكرية.

وزارة الموارد المائية والري المصرية: الاجتماع الوزاري الثلاثي بشأن "سد النهضة" لم يحقق تقدما

(سياسية . روسيا اليوم)

قالت وزارة الموارد المائية والري المصرية إن الاجتماع الوزاري الثلاثي بشأن "سد النهضة" الذي عقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا يومي 23 و24 سبتمبر، لم يسفر عن تحقيق تقدم يذكر.
وانتهت مساء الأحد فعاليات الاجتماع الوزاري الثلاثي بشأن "سد النهضة" الذي عقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا يومي 23 و24 سبتمبر، بمشاركة وفود التفاوض من مصر والسودان وإثيوبيا.

وذكر المتحدث باسم وزارة الموارد المائية والري أن إثيوبيا مستمرة في رفض الأخذ بأي من الحلول الوسط المطروحة وكذا الترتيبات الفنية المتفق عليها دوليا والتي من شأنها تلبية المصالح الإثيوبية اتصالا بـ"سد النهضة" دون الافتئات على حقوق ومصالح دولتي المصب.

وأضاف أن الوفد المصري يستمر في التفاوض بجدية بناء على محددات واضحة تتمثل في الوصول لاتفاق ملزم قانونا على قواعد ملء وتشغيل "سد النهضة" على النحو الذي يحفظ مصالح مصر الوطنية ويحمي أمنها المائي واستخداماتها المائية، ويحقق في الوقت ذاته مصالح الدول الثلاث بما في ذلك المصالح الإثيوبية المعلنة.
كما أكد أنه بات من الضروري التحلي بالإرادة السياسية والجدية اللازمين للتوصل بلا إبطاء إلى اتفاق قانوني ملزم على قواعد ملء وتشغيل "سد النهضة"، وذلك في الإطار الزمني المتفق عليه بين الدول الثلاث بناء على لقاء قيادتي مصر وإثيوبيا في 13 يوليو الماضي.

وأشار في السياق ذاته إلى وجود العديد من الحلول الفنية والقانونية التي من شأنها التوصل بلا إبطاء للاتفاق المنشود الذي يراعي مصالح مختلف الأطراف.

يشار إلى أن هذه الجولة التفاوضية تأتي استكمالا للجولات التفاوضية التي بدأت في القاهرة يومي 27 و28 أغسطس الماضي، بناء على توافق الدول على الإسراع بالانتهاء من الاتفاق على قواعد ملء وتشغيل سد النهضة في ظرف 4 أشهر، في أعقاب لقاء قيادتي مصر وإثيوبيا في 13 يوليو الماضي.

البنك المركزي ينتهي من تفعيل المرحلة الثالثة من مشروع تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية

(اقتصاد . الأهرام)

انتهى البنك المركزي المصري - بالتنسيق مع وزارة المالية والبورصة المصرية وهيئة الرقابة المالية والبنوك العاملة في السوق - من استكمال المرحلة الثالثة من تطوير آلية إصدارات السوق الأولى للأوراق المالية الحكومية، وكذلك تحديث آلية تنفيذ وتسوية عمليات السوق الثانوية، ونقل نشاط إيداع وتسوية أذون وسندات الخزانة المصرية إلى الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي – التي تم إنشاؤها خصيصًا لهذا الغرض - وذلك بدءًا من 24 سبتمبر 2023.
وتسهم هذه الإجراءات في تطوير وتنشيط ورفع كفاءة التعامل على أدوات الدين الحكومي "أذون وسندات الخزانة المصرية" لتتواكب مع المعايير والممارسات الدولية في هذا الشأن، بما يساعد على جذب شرائح جديدة من المتعاملين في الأسواق المالية المحلية والأجنبية وخلق بيئة تنافسية للوصول إلى التسعير العادل للأوراق المالية الحكومية.

وفي هذا السياق، قام فريقا عمل المشروع من قطاعات العمليات المصرفية والأسواق وتكنولوجيا المعلومات بالبنك المركزي وكذا الشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي بالمساهمة بشكل فعال في إعداد القواعد الفنية وأسس البنية التحتية لتطوير وتكامل هذه النظم بما يضمن التنفيذ الأمثل لتلك العمليات، وذلك بمعاونة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

كما قام كل من البنك المركزي والشركة المصرية للإيداع والقيد المركزي والبورصة المصرية بتحديث أنظمة البنية التكنولوجية لديهم بإضافة آليات وخصائص جديدة لتنفيذ وتسوية إصدارات السوق الأولى وعمليات السوق الثانوية والإيداع لأذون وسندات الخزانة المصرية، بما فيها الربط بين تلك الأطراف مع كافة المتعاملين على أدوات الدين الحكومي.

هذا، ويقوم البنك المركزي المصري بمتابعة مستجدات آليات تطوير وتحديث أدوات الدين الحكومي بالأسواق المحلية والدولية للوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

مصر: 30 سجيناً سياسياً يواصلون إضرابهم عن الطعام في "وادي النطرون

2"

(سياسية . العربي الجديد)

أكدت منظمات حقوقية مصرية، من بينها مركز الشهاب لحقوق الإنسان، والشبكة المصرية لحقوق الإنسان، استمرار إضراب 30 سجيناً سياسياً عن الطعام، في سجن وادي النطرون 2، لليوم السادس عشر، مع تصاعد الإجراءات الانتقامية التي تقوم بها إدارة السجن بحقهم والتعدي بالضرب على بعضهم وتقييدهم وحبسهم في زنازين انفرادية.

وأعربت المنظمات عن تخوفها على حياة المضربين، ومصيرهم، خاصة أن الكثير منهم لديهم مشكلات مرضية وصحية نتيجة لقله الرعاية الصحية.

ويطالب المضربون عن الطعام في سجن وادي النطرون 2 بفتح الزيارات وحصولهم على حقوقهم التي نصّت عليها اللائحة الداخلية للسجون.
وكانت الشبكة المصرية قد نشرت يوم 15 سبتمبر الماضى نص رسالة مسربة تصف معاناة 30 معتقلاً سياسياً داخل محبسهم بمركز تأهيل وادي النطرون 2 قطاع 6، بسبب منعهم من الزيارات، يعلنون خلالها دخولهم في إضراب مفتوح عن الطعام، ورفضهم استلام "التعيين الميري" منذ يوم السبت الموافق 9 سبتمبر، وذلك لليوم السادس على التوالي.

وجاء قرار الإضراب عن الطعام تعبيراً عن رفضهم قرار إدارة السجن بمنعهم من الزيارات، والذي جاء بأوامر من ضابط الأمن الوطني المسؤول عن السجن، لتستمر معاناتهم لسنوات، إذ حرمت هذه المجموعة وغيرها من الزيارات لسنوات عديدة أثناء الحبس بسجن العقرب شديد الحراسة.

وفي إبريل/ نيسان 2022 تم ترحيلهم إلى سجن وادي النطرون الجديد تأهيل 2 لتستمر سياسة المنع من الزيارات وحرمان أسرهم منهم، ورغم السماح لعدد منهم بإدخال بعض الأغراض البسيطة جداً جداً في ما يعرف بـ(زيارة الطبلية).

ويتمسك المضربون عن الطعام بحقهم في الزيارات أسوة بالمعتقلين في مركز تأهيل بدر 3 وبدر 1، المسموح لهم بالزيارة رغم كونهم محبوسين على ذمة نفس القضايا.

يذكر أن إدارة السجن قد سمحت لهم مؤخراً بالتريض انفرادياً لمدة 10 دقائق، وذلك بعد شكواهم واعتراضهم بسبب عدم تعرضهم للشمس والتهوية، وقلة أدوات النظافة، ومنعهم من إدخال الكثير من الأدوات اللازمة والضرورية، وهو ما أدى إلى إصابة العديد منهم بعدد من الأمراض الجلدية المعدية، والتي تنتشر بين السجناء بشكل سريع، وخاصة مع ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة في غرف الحبس.

من جهتها، أعطت اللائحة الداخلية للسجون والمنظمة للسجون الحق للمحكوم عليهم بزيارة شهرية لمدة ساعة، ويكون لكل محكوم عليه الحق في الاتصال التليفوني بمقابل مادي، وفي إرسال خطابين شهرياً، كما أقرت بأن لهم حق استلام الخطابات المرسلة إليهم بعد اطلاع إدارة السجن عليها وعدم وجود مخالفات بها.

كذلك أقرت اللائحة للمحبوسين احتياطياً بزيارة كل أسبوع، إذ جعل الدستور المصري زيارة السجين حقاً مكفولاً لعائلته، كما تنص المادة 38 من قانون السجون المصري رقم 396 لسنة 1956، على أن "يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه، وذلك طبقاً لما تبيّنه اللائحة الداخلية، وللمحبوسين احتياطياً هذا الحق دون إخلال بما يقضي به قانون الإجراءات الجنائية بشأنهم في هذا الصدد".

كما يمنح القانون للمدير العام للسجون السماح للمسجونين بزيارة ذويهم المودعين في سجن آخر إذا دعت إلى ذلك ضرورة (مادة 75) من اللائحة الداخلية لقانون السجون.

كذلك نصّت المادة رقم 39 من القانون نفسه على "يُرخّص لمحامي المسجون في مقابلته على انفراد بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة، ومن قاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها، سواء أكانت المقابلة بدعوة من المسجون أم بناءً على طلب المحامي".

كذلك نصت المادة رقم 40 من القانون على أن "للنائب العام أو المحامي العام ولمدير عام السجون أو من ينيبه أن يأذنوا لذوي المسجون بزيارته في غير مواعيد الزيارة العادية إذا دعت لذلك ضرورة".
وأعلنت الشبكة المصرية تضامنها مع المضربين عن الطعام، وطالبت السلطات المصرية بمنحهم كافة حقوقهم كما نصت عليها مواد الدستور والقانون واللائحة الداخلية للسجون والأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية، كفتح الزيارات وعلاجهم بشكل كامل وتحسين أوضاعهم المعيشية الصعبة.

كذلك طالبت الشبكة بفتح الزيارات أمامهم، والالتزام بمواد اللائحة الداخلية للسجون التي تنظم تلك الحقوق الواجبة للسجناء.

كذلك طالب مركز الشهاب لحقوق الإنسان بفتح الزيارة لجميع السجناء، وعدم سلبهم حقهم في رؤية ذويهم والسماح لهم بالتريض ودخول جميع المستلزمات الطبية وأدوات النظافة، وحمّل إدارة السجن مسؤولية حدوث أي ضرر للمضربين.

«سد النهضة»: سجال مصري - إثيوبي في أروقة الأمم المتحدة

(سياسية . جريدة الشرق الأوسط)

بموازاة انطلاق جولة جديدة من المفاوضات الثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا، عادت قضية «سد النهضة» الإثيوبي مجدداً إلى الواجهة الدولية، عبر أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ برزت القضية في كلمتيْ وزيري خارجية مصر وإثيوبيا أمام المنظمة الدولية، وسط شكوك بشأن إحراز تقدم في جولات التفاوض الجارية حالياً بغية التوصل إلى اتفاق بنهاية نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل».

وركز وزير الخارجية المصري، سامح شكري، خلال كلمته التي ألقاها (السبت) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على أزمة «سد النهضة»، إذ أشار إلى الندرة المائية الحادة التي تواجهها مصر، واعتمادها بصورة أساسية على نهر النيل بنسبة 98 في المائة، بما يجعلها عُرضة للتأثر بأي استخدام غير مستدام لمياه النهر، منوهاً بوجود عجز مائي سنوي يزيد على 50 في المائة من احتياجات مصر المائية، ما يفرض عليها إعادة استخدام المياه المحدودة المتاحة مرات عدة».

وأضاف أنه «لا مجال للاعتقاد الخطأ بإمكانية فرض الأمر الواقع، عندما يتصل الأمر بحياة ما يزيد على 100 مليون مصري»، لافتاً إلى أن ندرة الموارد المائية، والعجز في نصيب الفرد من المياه في مصر، أديا إلى استيراد مياه افتراضية في صورة واردات غذائية بقيمة 15 مليار دولار سنوياً».

وشدد شكري على «موقف مصر الراسخ، والمُستند إلى قواعد القانون الدولي، برفض أية إجراءات أحادية في إدارة

الموارد المائية العابرة للحدود، والتي يُعد أحد أمثلتها (سد النهضة) الإثيوبي الذي بدأ إنشاؤه دون تشاور ودراسات وافية سابقة أو لاحقة للآثار على الدول المشاطئة».

وأوضح أن مصر «تحرص على استمرار الانخراط بجدية في عمليات التفاوض الجارية والتي امتدت ما يزيد على عقد كامل للوصول إلى اتفاق ملزم بشأن قواعد الملء والتشغيل بما يحفظ الحقوق والمصالح المشتركة، وننتظر أن يقابل التفاعل المصري بعزم صادق من إثيوبيا».

وفي المقابل، شدد نائب رئيس الوزراء الإثيوبي ووزير الخارجية ديميكي ميكونين على أهمية التعاون الإقليمي، ورحب باستئناف المحادثات الثلاثية مع مصر والسودان حول «سد النهضة». وفي كلمته أمام الجمعية العامة قال ميكونين إن بلاده «عازمة على التعاون مع جيرانها في مجالات التجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي»، وأضاف أن أي عوائق أمام الازدهار المشترك للمنطقة «يجب أن تُعالج بنهج متضافر».

وأضاف نائب رئيس الوزراء الإثيوبي أن بلاده ترحب باستئناف المحادثات الثلاثية مع مصر والسودان بهذا الشأن، مؤكداً «مواصلة الالتزام بالوصول إلى نتيجة تفاوضية تعود بالنفع على الجميع بتيسير من الاتحاد الأفريقي».

كلمات وزيري خارجية البلدين تزامنت مع انطلاق الجولة الثانية من المفاوضات بين الدول الثلاث؛ مصر والسودان وإثيوبيا، والتي استضافتها الأخيرة (السبت).

ومنذ 2011، تتفاوض مصر والسودان وإثيوبيا للوصول إلى اتفاق بشأن ملء «سد النهضة» وتشغيله، إلا أن جولات طويلة من التفاوض بين الدول الثلاث لم تثمر حتى الآن عن اتفاق، وتوقفت عملية التفاوض منذ عام 2021، قبل أن يعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، خلال لقائهما في القاهرة في 13 يوليو (تموز) الماضي عن اتفاق لاستئناف التفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق على قواعد ملء وتشغيل «سد النهضة» خلال 4 أشهر.

ولم تسفر جولة التفاوض التي استضافتها مصر خلال أغسطس (آب) الماضي عن إحراز أي تقدم وفق بيان رسمي لوزارة الموارد المائية والري المصرية، بينما أعلنت إثيوبيا في العاشر من الشهر الحالي إتمام الجولة الرابعة والأخيرة من ملء «سد النهضة»، في خطوة انتقدتها وزارة الخارجية المصرية وعدّتها «تجاهلاً لمصالح وحقوق دولتي المصب، وأمنهما المائي الذي تكفله قواعد القانون الدولي».

ومن جانبه، أشار وزير الموارد المائية والري المصري الأسبق، محمد نصر الدين علام، إلى أن تركيز مصر على إعادة طرح قضية «سد النهضة» في المحافل الدولية، يأتي انعكاساً لصعوبة الوضع المائي في مصر، مشيراً إلى أن حصتها من مياه النيل توفر نحو 500 متر مكعب للفرد في السنة، أي نصف الحد الأدنى للفقر المائي كما حدده البنك الدولي.

وأعرب علام في تصريحاته لـ«الشرق الأوسط» عن اعتقاده أن التفاوض الحالي حول أزمة «سد النهضة» «لن يحقق جديداً»، مشيراً إلى أن ظروف السودان ومصر لا تتيح عوامل ضغط كافية لتحقيق حلحلة هذه الأزمة الإقليمية، ولفت إلى أن العودة إلى مجلس الأمن «لن توفر حلاً حاسماً لهذه القضية».

وتوقفت المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا حول السد، منذ يناير (كانون الثاني) 2021، ولجأت مصر إلى مجلس الأمن في يوليو (تموز) 2020، إلا أن الأخير اكتفى بِحَثِّ الدول الثلاث على استئناف المفاوضات، بدعوة من رئيس الاتحاد الأفريقي، بهدف وضع صيغة نهائية لاتفاق مقبول وملزم للأطراف، وعلى وجه السرعة، بشأن ملء

وتشغيل «سد النهضة»، ضمن إطار زمني معقول، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

وعدّ السفير علي الحفني، مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق للشؤون الأفريقية تركيز مصر على قضية «سد النهضة» في المحافل الدولية بمثابة «تحميل المؤسسات الدولية مسؤولياتها تجاه السلم والأمن الإقليميين والدوليين»، مؤكداً أنه رغم عدم اتخاذ مجلس الأمن قراراً حاسماً بشأن النزاع المتعلق بالسد الإثيوبي، فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن يمثلان «المرجعية الدولية» في هذا الشأن.

وأضاف الحفني لـ«الشرق الأوسط» أن إثيوبيا «أفرغت الدور الأفريقي من محتواه»، مشيراً إلى عدم تجاوب أديس أبابا مع جهود الكثير من رؤساء الاتحاد الأفريقي لدورات متعددة، وهو ما يدفع القاهرة إلى التعويل على الدور الدولي، خصوصاً في ظل تفاقم أزمات المناخ، وتصاعد المخاطر المائية في المنطقة، إضافة إلى التحولات التي تعترض مواقف الأطراف والمؤسسات الدولية من حين إلى آخر، وهو ما يعني ضرورة الاستمرار في إطلاع المجتمع الدولي على تطورات الأزمة.

/ moasher